الأمم المتحدة AS

Distr.
GENERAL

A/51/768
S/1997/4
3 January 1997

ORIGINAL: ARABIC

الجمعية العامة
مجلس الأمن

الجمعية العامة
الدورة الحادية والخمسون
البنود ٣٠ و ٣٣ و ٣٥ و ٥٣ و ٦٧ و ١٥١ من جدول الأعمال
التعاون بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية
الحالة في الشرق الأوسط
قضية فلسطين
آثار احتلال العراق للكويت وعدوانه عليها
إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في منطقة الشرق الأوسط
التدابير الرامية إلى القضاء على الإرهاب الدولي

مجلس الأمن
السنة الثانية والخمسون

رسالة مؤرخة ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ موجهة إلى الأمين العام من القائم بالأعمال بالنيابة لبعثة مصر الدائمة لدى الأمم المتحدة

بناء على تعليمات من حكومتي، أتشرف بأن أبعث رفق هذا نص البيان الختامي الصادر عن اجتماعات الدورة الرابعة عشرة لوزراء خارجية دول إعلان دمشق التي عقدت في القاهرة يومي ٢٨ و ٢٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ برئاسة السيد عمرو موسى وزير خارجية جمهورية مصر العربية.

وسوف أكون ممتنا لتفضلكم بتعميم هذه الرسالة ومرفقها كوثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة (تحت البنود ٣٠ و ٣٣ و ٣٥ و ٥٣ و ٦٧ و ١٥١ من جدول الأعمال) ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) سليمان عواد
نائب المندوب الدائم
القائم بالأعمال بالنيابة

المرفق

البيان الختامي للدورة الرابعة عشرة لوزراء خارجية دول إعلان دمشق، المعقودة في القاهرة يومي ٢٨ و ٢٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦

بناء على الدعوة الموجهة من جمهورية مصر العربية، عقد وزراء خارجية دول إعلان دمشق اجتماعهم الرابع عشر بالقاهرة يومي السبت والأحد ١٧ - ١٨ شعبان ١٤١٧ هـ، الموافق ٢٨ - ٢٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦.

وقد ترأس الاجتماع معالي عمرو موسى وزير خارجية جمهورية مصر العربية وبمشاركة:

- معالي/ راشد عبد الله النعيمي — وزير خارجية دولة الإمارات العربية المتحدة
- معالي الشيخ/ محمد بن مبارك آل خليفة — وزير خارجية دولة البحرين
- صاحب السمو الملكي الأمير سعود الفيصل — وزير خارجية المملكة العربية السعودية
- معالي/ فاروق الشرع — وزير خارجية الجمهورية العربية السورية
- معالي/ يوسف بن علوي بن عبد الله — وزير الدولة للشؤون الخارجية بسلطنة عمان
- معالي الشيخ/ حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني — وزير خارجية دولة قطر
- معالي/ عبد العزيز دخيل الدخيل — وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء بدولة الكويت

كما شارك في الاجتماع معالي الشيخ جميل الحجيلان أمين عام مجلس التعاون لدول الخليج العربي.

استلهاما من مبادئ وأهداف إعلان دمشق، وانطلاقا من الدور الذي تضطلع به الدول الأعضاء لتحقيق التضامن العربي وخدمة قضايا الأمة العربية وصيانة أمنها القومي المشترك، وتجاوبا مع متطلبات المرحلة الراهنة في ضوء المتغيرات الدولية والإقليمية، خاصة ما يتعلق منها بعملية السلام.

أكد الوزراء التزامهم التام بالعمل وفقا لمقررات القمة العربية التي عقدت في القاهرة في الفترة من ٥ - ٧ صفر ١٤١٦ هـ الموافق ٢١ - ٢٣ حزيران/يونيه ١٩٩٦. والمواقف المبدئية الثابتة التي تبناها القادة العرب بالإجماع لتعزيز التضامن العربي وإقامة السلام العادل والشامل، بما يخدم المصالح العليا للأمة العربية واستعادة حقوقها المغتصبة، ومتابعة التحرك العربي الفعال خلال المرحلة القادمة.

أعاد الوزراء تأكيد مواقف دولهم الثابتة إزاء تطورات عملية السلام وضرورة الالتزام بالأسس المرجعية التي قامت عليها انطلاقا من مؤتمر مدريد لا سيما قرارات مجلس الأمن أرقام ٢٤٢ و ٣٣٨

و ٤٢٥، ومبدأ الأرض مقابل السلام، وبما يضمن الانسحاب الإسرائيلي التام من الجولان إلى خط الرابع من حزيران/يونيه ١٩٦٧. والانسحاب الإسرائيلي الكامل وغير المشروط من جنوب لبنان وبقاعه الغربي إلى الحدود المعترف بها دوليا، وانسحاب اسرائيل الكامل من كافة الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس العربية، وضمان الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني بما في ذلك حقه في تقرير المصير وإقامة دولته المستقلة على ترابه الوطني. وأكد الوزراء دعمهم الكامل للموقف الفلسطيني وجهوده لتحقيق الانسحاب الإسرائيلي من أراضيه والحفاظ على أمن وحقوق شعبه.

أكد الوزراء أن محاولة الحكومة الإسرائيلية التنصل من الالتزام بالانسحاب الكامل من الجولان إلى خط الرابع من حزيران/يونيه ١٩٦٧، الذي تم إيداعه لدى الراعي الأمريكي يشكل تراجعا اسرائيليا عن عملية السلام، وتهديدا لأسسها ومرجعيتها.

عبر الوزراء عن دعمهم الكامل لسوريا في مواقفها الثابتة لتحقيق السلام العادل والشامل القائم على أساس الشرعية الدولية ومبدأ الأرض مقابل السلام، واستئناف المفاوضات من النقطة التي وصلت إليها. وأكدوا مساندتهم للبنان وسوريا في مواجهة الاستفزازات والتهديدات الإسرائيلية الهادفة لترسيخ الاحتلال وفرض الأمر الواقع على العرب، محملين حكومة اسرائيل المسؤولية الكاملة عن المخاطر الناجمة عن ذلك.

وأكد الوزراء على أهمية استئناف المفاوضات وإحراز تقدم سريع على كافة المسارات العربية الإسرائيلية، والبناء على ما تم احرازه من تقدم ونتائج، كما أكدوا على ضرورة وفاء اسرائيل بكافة الالتزامات التي تقع على عاتقها في إطار العملية السلمية.

أشار الوزراء إلى التأييد الدولي الواسع للحق العربي، وأشادوا بالتطور الإيجابي للدور الأوروبي الذي انعكس في البيانات الصادرة عن الاتحاد الأوروبي. وفي هذا السياق عبر الوزراء عن تقديرهم بشكل خاص للدور الفرنسي بقيادة الرئيس جاك شيراك. وإذ أعربوا عن تقديرهم لتصريحات الرئيس الأمريكي كلينتون بشأن سياسة الاستيطان الإسرائيلي فقد طالبوا الولايات المتحدة بضمان عدم استخدام العون المالي الأمريكي في تنفيذ سياسة الاستيطان، كما طالبوها - باعتبارها أحد راعيي عملية السلام - باتخاذ كافة المواقف الكفيلة بوقف سياسة التوسع الاستيطاني الإسرائيلي في الأراضي العربية المحتلة وإعادة عملية السلام إلى مسارها الصحيح.

ويؤكد الوزراء تمسكهم بقرارات الشرعية الدولية التي تقضي بعدم الاعتراف بأية أوضاع تنجم عن النشاط الاستيطاني الإسرائيلي، ويعتبرون أن بناء المستوطنات واستقدام المستوطنين إليها عمل غير شرعي ويشكل خرقا لاتفاقيات جنيف وإطار مدريد فضلا عن تهديد عملية السلام بالانهيار.

وأكد الوزراء مجددا ما أعلنه مؤتمر القمة العربي الأخير من أن اصرار الحكومة الإسرائيلية على مواقفها من شأنه أن يؤدي إلى تقويض عملية السلام بكل ما يحمله ذلك من مخاطر وتداعيات تعود بالمنطقة إلى دوامة التوتر مما استدعى قيام عدد من الدول العربية بالبدء فعلا بإعادة النظر في الخطوات المتخذة تجاه اسرائيل في إطار عملية السلام، الأمر الذي تتحمل الحكومة الاسرائيلية وحدها المسؤولية الكاملة عنه.

وأكد الوزراء أن قيام علاقات تعاون حقيقي بين الأطراف الإقليمية في الشرق الأوسط مرهون بانسحاب اسرائيل الكامل من الأراضي العربية المحتلة وتحقيق الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني حتى يتوفر في المنطقة مناخ من السلام والأمن والاستقرار.

كما أكد الوزراء على أن السلام الشامل والعادل هو الذي يحقق الأمن المتكافئ والمتوازن لجميع دول المنطقة. وأنه لا يمكن في هذا الإطار أن يكون أمن اسرائيل ميزة تتحقق له على حساب أمن الدول العربية، إذ أن تكافؤ الأمن هو أساس استقرار السلام واستمراره. وفي هذا الصدد أكد الوزراء على أهمية إخلاء منطقة الشرق الأوسط من السلاح النووي وكافة أسلحة الدمار الشامل الأخرى، وانضمام اسرائيل لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وقبولها نظام الضمانات الذي تشرف عليه الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

أكد الوزراء على ضرورة التزام العراق الكامل بتنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة بعدوانه على دولة الكويت، واتخاذ الإجراءات الكفيلة بالإفراج عن كافة الأسرى والمحتجزين الكويتيين ورعايا الدول الأخرى وإعادة الممتلكات والالتزام بآلية التعويضات، والتجاوب التام مع جهود ومرجعية اللجنة الدولية الخاصة المكلفة بإزالة أسلحة الدمار الشامل العراقية، وكذلك التزامه بقرار مجلس الأمن رقم ٩٤٩ بالامتناع عن أي عمل استفزازي أو عدواني يهدد دولة الكويت ودول المنطقة.

وعبر الوزراء عن تعاطفهم التام مع الشعب العراقي في معاناته التي تتحمل الحكومة العراقية المسؤولية الكاملة عنها وأعربوا عن ترحيبهم ببدء تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ٩٨٦ باعتباره خطوة ايجابية نحو تخفيف معاناة الشعب العراقي. ودعا الوزراء العراق إلى التعاون الكامل مع الأمم المتحدة لضمان التنفيذ الدقيق والسليم لهذا القرار، وجددوا حرصهم التام على وحدة العراق، وأشاروا في هذا الصدد إلى الأحداث الأخيرة في شمال العراق وأكدوا معارضتهم لأية سياسات أو إجراءات تستهدف تهديد سلامة ووحدة الأراضي العراقية والتدخل في شؤونه الداخلية.

واستعرض الوزراء باهتمام بالغ مستجدات قضية الاحتلال الإيراني لجزر دولة الإمارات العربية المتحدة الثلاث، طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى، وأعربوا عن أسفهم الشديد لاستمرار الجمهورية الإسلامية الإيرانية في الامتناع عن الاستجابة للدعوات المتكررة الجادة والصادقة الصادرة عن دولة الإمارات العربية المتحدة ومجلس التعاون لدول الخليج العربية، ودول إعلان دمشق، ومجلس جامعة الدول

العربية ومؤتمر القمة العربية الداعية إلى حل هذا النزاع حلا سلميا. كما عبر الوزراء عن استنكارهم للإجراءات الإيرانية المتتالية في الجزر التابعة لدولة الإمارات العربية المتحدة واستمرار قلقهم من عواقب إمعان الحكومة الإيرانية في اتباع سياسة فرض الأمر الواقع بالقوة في الجزر الثلاث، بما يمثل انتهاكا لسيادة دولة الإمارات العربية المتحدة وتعديا على حقوقها في هذه الجزر ويعرض الأمن والاستقرار في هذه المنطقة للخطر ويتنافى مع مبادئ وقواعد القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي ومبادئ حسن الجوار واحترام سيادة ووحدة أراضي دول المنطقة.

وإذ يجدد الوزراء تأكيدهم على سيادة دولة الإمارات العربية المتحدة على جزرها الثلاث، طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى، ودعمهم المطلق لكافة الإجراءات والوسائل السلمية التي تتخذها لاستعادة سيادتها على هذه الجزر؛ كرروا مطالبتهم للحكومة الإيرانية بإنهاء احتلالها للجزر الثلاث، والكف عن ممارسة سياسة فرض الأمر الواقع بالقوة، والتوقف عن إقامة منشآت إيرانية في الجزر الثلاث بهدف تغيير تركيبتها السكانية، وإلغاء كافة الإجراءات وإزالة كافة المنشآت التي سبق تنفيذها من طرف واحد في الجزر الثلاث، واتباع الوسائل السلمية لحل النزاع القائم عليها وفقا لمبادئ وقواعد القانون الدولي بما في ذلك القبول بإحالة القضية إلى محكمة العدل الدولية.

وإذ أكد الوزراء على أن أمن دولة الإمارات العربية المتحدة جزء لا يتجزأ من أمن دول الخليج العربية والأمن القومي العربي، عبروا عن قلقهم الشديد من قيام الجمهورية الإسلامية الإيرانية بنشر صواريخ أرض - أرض في الخليج العربي، بما في ذلك نشرها لصواريخ على جزر دولة الإمارات العربية المتحدة الثلاث المحتلة، مما يعرض دول مجلس التعاون ومنشآتها الحيوية للتهديد المباشر، وطالبوا الحكومة الإيرانية بالامتناع عن كل ما من شأنه تهديد أمن واستقرار منطقة الخليج العربي.

أكد الوزراء أهمية تحقيق تطور إيجابي في العلاقات بين سوريا وتركيا على أساس احترام الحقوق العربية الثابتة في مياه نهري الفرات ودجلة، وبما يمهد لإقامة علاقات تعاون وحسن جوار بين البلدين، ويعزز المصالح العربية - التركية المشتركة، معربين عن أملهم في أن تعيد الحكومة التركية النظر باتفاقاتها العسكرية والأمنية مع اسرائيل بما يمنع المساس بأمن الدول العربية.

أكد الوزراء إدانتهم للإرهاب بكافة أشكاله وأيا كانت مصادره ودوافعه، وأشاروا إلى أهمية التعاون الوثيق بين دول إعلان دمشق في مواجهة ظاهرة التطرف والعنف باعتبارها ظاهرة تهدد الاستقرار والتنمية وتتناقض مع جوهر الإسلام السمح. وإذ يدينون الأعمال الإرهابية التي وقعت في مدينة الخبر في المملكة العربية السعودية وفي دولة البحرين، وأودت بحياة نفوس بريئة آمنة وخلفت عددا من الجرحى وروعت الآمنين، فإنه انطلاقا من مبدأ وحدة المصير المشترك لدول الإعلان وشمولية أمنها، يؤكد الوزراء وقوفهم إلى جانب أية دولة من دول الإعلان تتعرض لعمليات ارهابية، ودعوا إلى تضافر كافة الجهود الدولية الرامية إلى استئصال هذه الظاهرة من جذورها، مؤكدين على أن التطرف والعنف والإرهاب ظواهر

عالمية غير مقصورة على شعب أو منطقة بعينها، وعلى ضرورة التمييز بين المقاومة الوطنية المشروعة للاحتلال والعدوان وبين العمليات الإرهابية.

اتفق الوزراء على الإجراءات اللازمة لوضع وثيقة العمل العربي المشترك، التي سبق لهم إقرارها في اجتماعهم الثاني عشر موضع التنفيذ، كما اتفقوا على جملة من الإجراءات الخاصة بإسهام دولهم من أجل تعزيز العمل العربي المشترك. بما في ذلك استكمال صياغة وإقرار البروتوكول المنصوص عليه في الفقرة (ب/١) من البند ثانيا من إعلان دمشق، تمهيدا لإيداعهما لدى الجامعة العربية.

وعبر وزراء دول إعلان دمشق عن شكرهم وتقديرهم للحفاوة والتكريم اللذين قوبلوا بهما وأشادوا بالترتيب والتنظيم اللذين كان لهما كبير الأثر على نجاح هذا الاجتماع، متمنين لجمهورية مصر العربية كل التقدم والرخاء، وعلى رأسها فخامة الرئيس محمد حسني مبارك وحكومته الرشيدة.

واتفق الوزراء على أن يكون الاجتماع القادم في الجمهورية العربية السورية وذلك في شهر حزيران/يونيه من عام ١٩٩٧.

- - - - -